

أثر الإسلام
في نشوء دولة باكستان الحديثة
المدرس الدكتور عصام عبد الغفور عبد الرزاق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة

المقدمة

باكستان ، هي تركيب مزجي معناها الدولة الطاهرة او الارض الطهر ، فكلمة (باك) معناها طاهر وكلمة (ستان) معناها الدولة او الارض ، وكل حرف من حروفها يرمز الى مقاطعة من المقاطعات المسلمة في الهند التي تشكلت منها باكستان وخرجت كالاتي : _ (ب) من اقليم البنجاب، (أ) من اقليم باتان ، (ك) من اقليم كشمير، (س) من اقليم السند ، (تان) من اقليم بلوخستان (١) .

انفصلت باكستان عن الهند قانونياً في ١٤ اب عام ١٩٤٧ واصبح هذا اليوم هو العيد الرسمي لدولة باكستان الاسلامية ، التي لم تشهد هذه الدولة الحديثة العهد استقراراً سياسياً بالمعنى المتعارف عليه للاستقرار لاعتبارات داخلية وخارجية .

لقد ولدت باكستان من رحم الهند لاعتبارات الصراع الديني بين الهندوس والمسلمين ، فقد اختارت الهند لتكون موطناً للهندوس وباكستان موطناً للهنود المسلمين ، ويبدو ان الاخيرة لم تفلح في اقامة نظام سياسي علماني مستقر ، فضلاً عن كونها شهدت حالة من التغييرات السياسية التي تولتها القيادات العسكرية ، الامر الذي افضى الى دخولها اغلب الاحيان تحت مظلة الاحكام العرفية .

لكن هذا لا ينفي الجهود التي بذلت لاعتبار الاسلام والقران الكريم المصدر الاساسي للتشريع وبناء الحكم على هذا الاساس الديني كما ورد في صياغة الدستور الباكستاني عام ١٩٤٩ الذي استطاع التوفيق بين الشريعة الاسلامية والواقع العملي للدولة ، وهكذا الحال بالنسبة للدساتير اللاحقة ومنها دستور عام ١٩٥٦ ودستور عام ١٩٦٢ .

تأسيساً ، على ما تقدم ، فقد شكل الاسلام الهاجس الاول والاساس بالنسبة لباكستان ، لاسيما انه عد القاسم المشترك الذي اجتمع عنده الباكستانيون ، بغض النظر عن تشكيلاتهم العرقية والاثنية المتعددة ، وهكذا لم يعد الاسلام بالنسبة لباكستان دينها فحسب ، وانما فكرها ايضاً .

ومن هذا نستنتج ان الدين الاسلامي في باكستان هو معيار لشرعية النظام وله الفضل في قيام الدولة الحديثة والحفاظ على وحدتها رغم تلون احجار بناءها العرقية .

لذلك فإن الانظمة السياسية المتعاقبة في حكمها رغم تبنيها في الاغلب لرؤية تقوم على المزج بين الاصالة والمعاصرة ، تأثراً من قاداتها بفكر الغرب وثقافته وتأثيراته السياسية ، فإنها ظلت تظهر حرصها الشديد على احترام التقاليد الاسلامية واعتمادها كمظلة في حكمها لها لإضفاء صفة الشرعية عليها ولاسيما التأكيد على الاسلام في الدساتير التي اصدرتها كما ذكر سلفاً ... لذا شكل الاسلام احد الثوابت الاساسية في حياة باكستان وسلوكها السياسي الداخلي والخارجي وعززت تلك الهوية استمرار الصراع بين باكستان كدولة اسلامية حديثة والهند كدولة علمانية هندوسية .

وتعيش باكستان ومنذ حقبة من الزمن ليست بالقديمة حالة من عدم الاستقرار السياسي ، والذي ينعكس قطعاً على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه حقيقة لا يمكن تجاهلها بأي حال من الاحوال عند دراسة مسيرة التحول الديمقراطي في هذا البلد الاسلامي الساخن والزاهر بالأحداث المتتالية ، فقد ولدت باكستان وسط فوضى التقسيم وعانت منذ ولادتها ونشأتها من انقسامات وثقافات متصادمة تراوحت بين المفاهيم الاسلامية والمفاهيم العلمانية .

باكستان كبلد اسلامي له بنية اجتماعية تقوم على اساس قبلي وله ايديولوجية وفكر اسلامي ونظام سياسي وقضائي انكليزي في اصوله يصارع فيه القانون الوضعي والشرعية الاسلامية بعضها البعض ، ويعتري المجتمع الباكستاني عمليات عنف نتيجة وجود نزعات تعصبية ودينية فيها الاساس الولاءات العشائرية التي تعمل على تعثر وتقدم النظام السياسي في باكستان منذ تأسيس الدولة عام ١٩٤٧ والى يومنا هذا .

ولأجل الوقوف على دور الاسلام في بناء النظام السياسي الباكستاني وماله من اثر كبير في تطورها سلط الضوء على هذا الدور الكبير من خلال ثلاثة مباحث رئيسية وكانت كالآتي : _

١ _ المبحث الاول : الخلفية التاريخية لنشوء دولة باكستان الاسلامية .

٢ _ المبحث الثاني : اثر الاسلام في بناء النظام السياسي الباكستاني .

٣ _ المبحث الثالث : الاسلام في الدساتير الباكستانية وعلاقته بالديمقراطية

المبحث الاول

الخلفية التاريخية لنشوء دولة باكستان الاسلامية

أثر الإسلام في نشوء دولة باكستان الحديثة
المدرس الدكتور عصام عبد الغفور عبد الرزاق

توصف علاقات العرب بشعوب شبه القارة الهندية بالقدم ، حيث تعود الى المرحلة التي عرف فيها العرب التجارة البحرية ، وقد ساعد على استمرار تلك العلاقات وتعزيزها كثرة الموانئ على المحيط الهندي واستفادة التجار العرب منها لتغطية حاجتهم الى التبادل التجاري السلعي بين سكان سواحل الهند الجنوبية وبينهم (٢) .

يتكون الشعب الهندي من عناصر عديدة تتميز بعقائدها الدينية والاثنية المختلفة كالهندوسية والمجوسية والبوذية والجينية والبرهمية واليهودية والمسيحية والاسلامية(٣) . ولاختلاف تلك الديانات فقد بلغت الخلافات المذهبية في جنوب بلاد الهند اشدها ، عندما كانت البرهمية تحارب البوذية والجينية والديانات الاخرى التي تنشأ ضدها نتيجة لاعتمادها نظام الطبقات غير العادل ، مستغلة في ذلك دعم ومؤازرة الحكام واستغلال سلطتهم السياسية في تعذيب وقتل اصحاب المذاهب الاخرى (٤) . ولهذا فان سكان الهند ماعدا البراهمة كانوا يعانون من فوضى فكرية ومذهبية وقلق نفسي نتيجة لشعورهم بالخوف وعدم الاستقرار الاجتماعي ، الامر الذي جعلهم مهينين نفسيا للدخول في أي مذهب او دين جديد يعيد اليهم ما سلب من حرية واستقرار (٥) . ومن هنا تأتي اهمية دور التجار العرب وتحركهم في الدعوة الاسلامية من خلال انتقالهم بين الموانئ المختلفة ، ومساهماتهم في النشاط الاقتصادي لبلاد الهند ، اذ كان البراهمة لا يرون في المسلمين خطرا عليهم ، لقلة عددهم من جهة ، ولعدم تدخلهم في الامور السياسية من جهة اخرى ، ولذلك سمح لهم بالانتقال ببضائعهم من السواحل الى المدن الداخلية . ويعتقد ان مكانة التجار العرب ارتفعت في الهند ما بين القرن الاول والرابع الهجري بسبب تطور حالتهم الفكرية والاجتماعية ، واهتمامهم الشديد بالدين (٦) . ولهذا عد انتشار الاسلام في الهند تاريخيا مرتبطا بتطور العلاقات التجارية بين العرب وسكان سواحل جنوب الهند اذ كان دور المسلمين الدعاة بارزا في استقطاب الهنود للعقيدة الاسلامية ، خاصة بعد الفتوحات الاسلامية لبلاد السند (باكستان حاليا) والتي هي جزء من شبه القارة الهندية بقيادة (محمد بن القاسم الثقفي) في القرن الاول الهجري ، والفتوحات التي قام بها المسلمون اللاحقون والذين كونوا سلطة اسلامية في تلك المناطق النائية استمرت مدة طويلة (حكم السلاطين في الاسرة المغولية) الى ان جاء الاستعمار البريطاني عام ١٨٥٧ وحل محل الحكم المغولي المسلم (٧) . ومع بداية سيطرة الادارة البريطانية على الهند ، بدأت بريطانيا في تغذية التناقضات الدينية والطائفية ومضت قدما في تنفيذ سياستها بتأجيج النعرات الطائفية من خلال توظيف تلك الصراعات لمصلحة ترسيخ الحكم البريطاني في شبه القارة الهندية (٨) . والجدير بالذكر ان الحركات الاسلامية الوطنية المناهضة للاستعمار ومنها الرابطة الاسلامية (٩) انطلقت عام ١٩٠٦ م واستمرت في كفاحها في الهند حتى الاستقلال عام ١٩٤٧ .

ومن هنا تبرز فكرة الشاعر الهندي الاسلامي الكبير (محمد اقبال) عام ١٩٣٠ ودعوته الى تقسيم شبه القارة الهندية (بانطلاقها الاولى) في سياق النزعة الاستقلالية ومناهضة الغزو الفكري والتيارات المتناقضة التي كانت تقف بين التحلل والانحراف من جهة والتطرف والارهاب من جهة اخرى (١٠) .

وعلى الرغم من سياسة الاستعمار البريطاني الضاغطة على الرابطة الاسلامية ، فإن مواقف الرابطة اتسمت بالتعاون الشكلي المحدود ازاء الحكومة البريطانية ، واستغلت تلك المواقف بمطالبة بريطانيا بعدم اشراك الهنود المسلمين بمقاتلة المسلمين الاخرين في الحرب العالمية الثانية ، كما طلبت منها ان تحسن معاملتها للعرب في فلسطين (١١) .

اما القائد (محمد علي جناح) (١٢) فقد تبني فكرة التقسيم ، وقاد عملية النضال السياسي للمسلمين في الهند وعمل باتجاه الاستقلال ، كجزء مهم من الاستراتيجية الاسلامية في شبه القارة الهندية ضد اعداء الاسلام من الهندوس والبريطانيين (١٣) ، ومن هنا بدأت سياسة باكستان الخارجية بزعامته بعد الاستقلال عام ١٩٤٧ معتمدة على العالم الاسلامي بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص ، حيث كانت تروم ربط باكستان بعلاقات وثيقة مع البلدان الاسلامية وتطمح الى اقامة دعائم للوحدة الاسلامية . وقد دعا (محمد علي جناح) العالم الاسلامي الى تحقيق الوحدة الاسلامية (١٤) .

ان الموقع الجغرافي المتميز الذي احتلته باكستان بعد الاستقلال والذي يربط العالم الاسلامي بالهند من جهة ومنطقة غرب اسيا مع وسط اسيا من جهة اخرى ، فضلا عن كونها عقدة تربط الشرق الاوسط بالشرق الاقصى ، حيث تمتد اراضي باكستان بمحاذاة ايران بمسافة تمتد الى حوالي ٨٥٠ كم ومع الهند ١٦٧٥ كم تقريبا وافغانستان بحوالي ٢٤٦٦ كم ، فضلا عن محاذاتها للخليج العربي . ان هذا الموقع قد جعل دور الدول الاسلامية في الشرق الاوسط ضروريا في تفعيل وتحسين علاقات الهند مع باكستان بسبب الروابط القوية التي تربط العرب بتلك الدولتين لاسيما وان الهند تؤمن بمبدأ التعايش السلمي وحق الشعوب في تقرير مصيرها وانتهاجها سياسة الحياد الايجابي ودورها في حركة عدم الانحياز (١٥) .

ويرى العديد من الباحثين ان انشاء دولة باكستان كان تعبيراً عن الموقف الرافض الاول الذي اتخذه المسلمون حيال محاولات العالم الغربي المعاصر في الهيمنة عليهم ، ولهذا (فإن كل عربي وكل مسلم مطالب بفهم عميق للأحداث التي ادت الى قيام اكبر دولة اسلامية في العالم الاسلامي في ١٥ اب عام ١٩٤٧) .

لقد ناضل المسلمون ضد السيطرة الهندوسية والاستعمار البريطاني باعتبار ان الاسلام يشكل احد المرتكزات الاساسية في كفاحهم ضد التسلط والارهاب الاستعماري الذي سلب المسلمين سيادتهم على ارضهم حتى تحقق الاستقلال عام ١٩٤٧ . ومن هنا اقر المجلس التأسيسي الباكستاني عام ١٩٤٩ اقتراح رئيس الوزراء (لياقت علي خان) ان يكون الدين الاسلامي الاساس الذي يبنى عليه الدستور الباكستاني كدولة مستقلة ذات سيادة (١٦) .

لقد ظل الاسلام ، وبغض النظر عن التشكيلات الاثنية والعرقية المتعددة ، يشكل احد المرتكزات الرئيسية في باكستان وهاجسها الاول ، لان العلاقة بين المواطن والدولة تختلف بطبيعتها عن الدول الاسلامية الاخرى ، (فالاسلام في باكستان ليس مجرد ايدولوجيا لنظام سياسي كما هو الحال في ايران ، وهو ليس اساسا لثورة الحركات الاسلامية كما هو الحال في مصر ، بل هو معيار لشرعية النظام السياسي وهويته ، وله الفضل في قيام دولة باكستان ،

والحفاظ على وحدتها (١٧)، ويرى البعض ان ذلك يعزى الى غياب الرابطة القومية المشتركة في باكستان مما جعل من الاسلام الرابطة الوحيدة التي شكلت قيام دولة باكستان .

ومن هنا يتضح موقف الحكومات المتعاقبة على السلطة من الاسلام ، اذ عدت الاسلام هوية الدولة الباكستانية ، فقد عبر اول رئيس وزراء لباكستان (لياقت علي خان) عن هذه الحقيقة بقوله (ان اساس قيام باكستان هو ادائه الفعّال كمختبر للإسلام (١٨) . وهذا التصور يعكس ثقة ومقدرة الشعب الباكستاني على تحقيق مجتمع اسلامي يلانم حياته الاجتماعية ، حيث ركزت دساتير الحكومات في باكستان والصادرة في الاعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٢ ، ١٩٧٣ على انسجامها مع القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة .

واكد البعض الاخر على ان الاسلام هو دين الدولة الرسمي رغم توجهات بعض قادة النظام التقدمي والاشتراكي ، كما هو الحال مع الرئيس (ذو الفقار علي بوتو) ، وهذا ما أكدّه الرئيس (ضياء الحق) اكد للبرلمان في عام ١٩٨٥ بقوله (بانه لا يملك ما يقدمه للشعب الباكستاني غير الاسلام) (١٩) . وطبقا لهذه المفاهيم ، (فقد شكل الاسلام اساس مرتكزات سياسة باكستان الخارجية والداخلية في علاقتها مع العالم الاسلامي وخاصة تجاه الدول العربية ، الامر الذي دفع الهند للاعتراف (بإسرائيل) عام ١٩٥٠ وهو نفس السبب الذي جعل الهند تتبنى مواقف ايجابية تجاه القضية الفلسطينية لغرض التقرب الى الاقطار العربية وكسب التأييد العربي الاسلامي لمواقفها تجاه باكستان (٢٠) .

وفي ضوء ما تقدم ' يمكن القول بان الدين الاسلامي قد ادى دورا ايجابيا بالغ الاهمية في حياة باكستان السياسية ، لاسيما ان هذا الدين كان دافعا قويا وراء اتخاذ باكستان للمواقف الايجابية تجاه القضية الفلسطينية ومساندة الطرف العربي في معادلة الصراع العربي _ الصهيوني ، وهو الامر الذي تعدّه باكستان احد اهم الثوابت الاساسية التي تحكم سياستها الخارجية تجاه الدول الاجنبية من بينها دولة الهند جارتها التي تعاني من مشاكل عمرها اكثر من نصف قرن ولم تحسم لحد الان .

المبحث الثاني

الاسلام واثره في بناء النظام السياسي الباكستاني

لقد مثل الاسلام الاساس الراسخ الى يومنا هذا في تأسيس جمهورية باكستان الاسلامية ، وتعد باكستان من اكثر دول منطقة الشرق تأثرا بالحركات الاسلامية وهناك جدلية سارية المفعول في جميع الحكومات الباكستانية المتعاقبة مفادها قضية العلاقة بين الدين والدولة ،

أثر الإسلام في نشوء دولة باكستان الحديثة
المدرس الدكتور عصام عبد الغفور عبد الرزاق

فبعض الحركات الاسلامية واهمها (الجماعة الاسلامية) ترى ان الاسلام ينطوي على ايدولوجية متكاملة لكافة نواحي الحياة المختلفة بما فيها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وهو النظام الصحيح لقيادة المجتمع الباكستاني ، وبالتالي نجد هذه الحالة تتجذر يوما بعد يوم في النظام السياسي الباكستاني ولاسيما ان ولادة الباكستان جاء تحت ظروف في غاية التعقيد تجعل من التمسك بالإسلام في بناء النظام السياسي كمسألة حياة او موت ضد الهندوسية المتطرفة التي لا تبقى ولا تذر على أي موروث اسلامي في شبه القارة الهندية ، وعليه سيتناول هذا المبحث الايدولوجية التي بني عليها النظام السياسي الباكستاني .

لقد لعب الاسلام دورا اساسيا في ولادة جمهورية باكستان الاسلامية عام ١٩٤٧ ، وقام ببناء الامة على اساس مسلمي الهند يشكلون امة منفصلة ، وان من حقهم ان تكون لهم دولة مستقلة ، فقد باتت حكومة باكستان مطالبة بعد الاستقلال بإقامة النظام الاسلامي الذي وعدت به (٢١) .

في الواقع ان جميع الجماعات الاسلامية في باكستان منذ تأسيسها والى يومنا هذا ترى بالإسلام منهجا لدينها ودنياها ، اذ تتألف باكستان من اربع قوميات موزعة على اربعة اقاليم يهيمن فيها البنجابيون على الحياة السياسية والعسكرية مستأثرين بالمال والسلطة ، فقد انشأت الدولة على اساس ديني (الدين الاسلامي) وليس قومي فالأرضية المشتركة التي تجمع اجزاء ومقاطعات البلاد هي الاشتراك في الدين والعقيدة الاسلامية مما خلق بيئة اجتماعية غير متجانسة على الرغم من قوة العقيدة الاسلامية وصفاء سريرته (٢٢) .

فعلى الرغم من مرور اكثر من ستين عاما على تأسيسها ، لاتزال باكستان تواجه ضعفا في التلاحم القومي بين اقاليمها الاربعة ، اذ لايزال ينظر الى اقليم البنجاب الذي يعد من اكثر المقاطعات من حيث كثافة السكان والثقل السياسي والاجتماعي على انه الاقليم المسيطر الذي يتركز فيه معظم الدخل القومي وشعور بقية الاقاليم بالإهمال والاضطهاد لاسيما اقليمي (السند وبلوختان) الامر الذي يفضي الى تقوية الشعور بالانفصال وتكرار تجربة بنغلاديش (الباكستان الشرقية) التي انفصلت عن باكستان عام ١٩٧١ (٢٣) .

وهذا يؤثر على ضعف الولاء الوطني فالحكومة ومؤسساتها والشعب الباكستاني يتخلص شعورها باتجاه باكستان الدولة في هذا المضمون كرد فعل عن الحالة السابقة في ثلاثة محاور هي (٢٤) :

أ_ الحفاظ على الهوية السياسية والدين الاسلامي هو دستور البلاد .

ب_ التعبير عن حبهم لـ(محمد علي جناح) بوصفه مؤسس البلاد والقائد الاعظم لحركة الانفصال عن الهند وعلى اساس انه السياسي والقائد الوحيد في الشعب الباكستاني .

ج_ يتفق الجميع على محبة الجيش الذي يعد بنظرهم المؤسسة النزيهة الوحيدة التي لم تنغمس في الفساد الاداري والمالي ... وانها رمز القوة والوحدة الوطنية في مجابهة عدوهم اللدود (الهند) .

لذا عد الاسلام بمبادئه العظيمة السمحاء احد المراكزات الاساسية في شبه القارة الهندية التي دخلت صراعا مريرا مع بريطانيا الذين سلبوا المسلمين السيادة ، وقد ترافق ذلك مع نضالهم

أثر الإسلام في نشوء دولة باكستان الحديثة
المدرس الدكتور عصام عبد الغفور عبد الرزاق

الديني ضد الارهاب الهندوسي (٢٥)، وفي الواقع بالرغم من الجهود التي بذلها (جناح) لتأسيس كيان خاص للمسلمين ، الا ان الموقف الاسلامي في انشاء دولة اسلامية مستقلة لم يكن موحدًا ، فقد انقسم اصحاب الرأي الى اتجاهين .

الاول : رأى ضرورة الانفصال عن الهندوس وتأسيس دولة اسلامية مستقلة تتكون من المقاطعات التي يشكل فيها المسلمون الاغلبية ، ومن دعاة هذا الاتجاه في ذلك الوقت الفيلسوف (محمد اقبال خان) (٢٦) .

اما الثاني : فقد رأى ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية للهند ومواجهة الاستعمار الخارجي ومن ابرز مؤسساته جمعية العلماء ، وقد عارضت الاخيرة آنذاك قيام دولة مستقلة ودعوا الى بقاء المسلمين والهندوس ضمن دولة واحدة مع ضرورة تشكيل جمعية اسلامية قوية تعمل على نشر الاسلام بين الهندوس والحكم بموجب الشريعة الاسلامية وقد مثل هذا الاتجاه (ابو علي المودودي) (٢٧) .

وهكذا وبعد سلسلة طويلة من النضال المرير الذي قاده المسلمين في الهند ضد الهندوس والاستعمار البريطاني خرجت باكستان الى الوجود ، واعلن (محمد علي جناح) على ضرورة اتباع النهج الاسلامي كأساس للنظام السياسي الجديد وعند صياغة الدستور الباكستاني ، كما يجب ان يكون النظام مبنياً على اسس الديمقراطية والمساواة والتسامح واعتبار القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة الاساس الذي تسيّر بموجبه الدولة الناشئة (٢٨) .

وكان لابد للدولة الناشئة بقيادة (جناح) ان ترضخ لإيديولوجية (الجماعة الاسلامية) بالمقابل وبالرغم من الهجوم الذي شنّه (المودودي) على (جناح) اثناء حرب الاستقلال متهما إياه بالعلمانية والجهل بالإسلام فإنه عاد وقبل قيادة جناح لدولة باكستان الوليدة ، والمبرر الذي اعطاه (المودودي) لهذا التحول هو وجوب استغلال الطرف السياسي لجعل الاسلام واقعا دستوريا قائما ، فطالما ان قادة حركة اقامة دولة باكستان قد اعلنوا اثناء الكفاح ان الدولة الوليدة ستكون دولة اسلامية وطالما ان جناح قد قرر ان يكون القرآن الكريم سيكون هو دستورها فيجب موافقة (المودودي) التعاون معهم لدفعهم لتحقيق ما وعدوا به (٢٩) .

ان النظام الاسلامي المثالي كما تصوره (المودودي) انطلق من المنظور السياسي في اقامة حكومة ديمقراطية ذات طابع ديني اسمها (الديمقراطية - الثيوقراطية) تقيم دعائمها على فكرة سيادة الله وخلافة الانسان كبديل عن فكرة سيادة الشعب التي تقوم عليها النظرية الديمقراطية في الفكر الغربي (٣٠) .

وكما رفضت الجماعة النظرية الديمقراطية بالصورة التي افرزها الفكر والممارسة في الغرب ، كما رفضت أي (الجماعة الاسلامية) مفهوم القومية فمن منظور الجماعة الايديولوجي لا يشكل المسلمون (كيانا قوميا) وانما يشكلون (امة) وتأسيسا على هذا نجد ان الجماعة قد رفضت بل وقاومت فكرة خطوات اقامة كل من باكستان عام ١٩٤٧ ، وبنغلاديش عام ١٩٧١ كدولتين قوميتين للمسلمين ولقد اعلن (المودودي) انه يؤمن ان هدف كل مسلم لا يجوز انشاء دول قومية مسلمة ، ولكن هدفه يجب ان يكون انشاء دولة اسلامية واحدة تكون وعاء للامة

أثر الإسلام في نشوء دولة باكستان الحديثة
المدرس الدكتور عصام عبد الغفور عبد الرزاق

الاسلامية كلها ، الا ان (المودودي) وبالرغم من موقفه هذا من الدولة القومية الا انه مع الجماعة الاسلامية عمل على النشاط السياسي داخل حدود الباكستان المنفصلة عن الهند ، وهذا يعني اعترافا ضمنيا بمبدأ الدولة القومية وهو ما يخالف موقف الجماعة الايديولوجي من الفكرة القومية فضلا عن ذلك تحركت الجماعة الاسلامية عن طريق قبولها بمبدأ المشاركة السياسية من خلال العملية الانتخابية وهو التحرك التنظيمي المؤسس على الديمقراطية النيابية فبالرغم من ان الجماعة الاسلامية هاجمت مفهوم الديمقراطية النيابية لانه يتعارض مبدئيا وايديولوجيا مع مفهومها عن النظام الاسلامي المثالي خاصة في جانبه التشريعي الا انها قبلت ان تدخل تجربة الانتخابات وذلك كوسيلة للوصول الى السلطة (٣١) .

ان الحديث عن دور الاسلام واسهامه في بناء النظام السياسي لباكستان حديث طويل ، لان الدولة الباكستانية قامت على اساس ديني بالدرجة الاولى بسبب الخوف من الهندوسية المتطرفة ، وما يمكن ان تفعله بالمسلمين من مآسي اكثر مما فعلت في الماضي .

وعليه فقد شكل الاسلام الهاجس الاول بالنسبة لباكستان ، ولاسيما انه عد القاسم المشترك الذي اجتمع عنده الباكستانيون بغض النظر عن تشكيلاتهم العرقية والاثنية المتعددة ، وهكذا لم يعد الاسلام بالنسبة لباكستان دينها فحسب وانما اساسا للحكم فيها (٣٢) .

كما يلاحظ ان الانظمة السياسية المتعاقبة في باكستان رغم تبنيها لرؤية تقوم على المزج بين الاصالة والمعاصرة تأثرا من قاداتها بفكر الغرب وثقافته فأنها ظلت تظهر حرصها على الحفاظ على التقاليد الاسلامية واعتمادها مظلة لإضفاء صفة الشرعية عليها ، ولاسيما في التأكيد على الاسلام في الدساتير التي اصدرتها هذه الانظمة التي اتصفت في اغلب الاحيان بالشمولية ، ويبين ما تقدم طبيعة الجدل الذي دار وما زال يدور على امتداد الحياة السياسية في باكستان ، حيث شكل الديمقراطية وشكل الحكومة جوهر ذلك الجدل ويدور حول ما اذا كانت الديمقراطية الليبرالية هي المنهج الذي ينبغي اعتماده ، او ان المنهج هو الديمقراطية الشورية بمقتضى حكم القرآن والسنة النبوية الشريفة (٣٣) .

على ضوء ما تقدم نجد ان الاسلام هو الاساس الذي قامت عليه جمهورية باكستان الاسلامية ، والاسلام فكر وعقيدة ونهج لحياة المسلمين هناك وهو احد ابرز العوامل التي تؤثر على النظام السياسي وهو اساس لتحديد مسار العلاقة بين الدولة من جهة والشعب بمختلف اتجاهاته من جهة اخرى ، والاسلام ما زال اليوم في باكستان المعيار الاساس لشرعية النظام ، والمعبر عن الثقافة السياسية التي يحملها ابناء الشعب الباكستاني .

المبحث الثالث

الاسلام في دساتير باكستان وعلاقته بالديمقراطية

ظهرت باكستان الى حيز الوجود كدولة اسلامية ، وقد تم تبني قانون الهند لعام ١٩٣٥ ، مع بعض التعديلات الضرورية وقانون استقلال الهند لعام ١٩٤٧ ، كدستور مؤقت لدولة باكستان ، وادى محمد علي جناح اليمين القانوني كأول حاكم عام بعد الاستقلال ، وعين لياقت علي خان كرئيس للوزراء وطبقا للدستور المؤقت ، فإن نظام الحكم كان برلمانيا فيدراليا وتنظم من العاصمة الفيدرالية كراتشي وانتظم اعضاء الرابطة الاسلامية الذي جرى انتخابهم عام ١٩٤٦ ، في جمعية تأسيسية لباكستان ، وحددت وظيفتها كسلطة تشريعية فيدرالية اولا وجمعية تأسيسية لوضع الدستور ثانيا (٣٤) .

وفي اوائل اذار عام ١٩٤٩ قدم (لياقت علي خان) رئيس الوزراء برنامج الاهداف الدستورية الى الجمعية التأسيسية والذي جاء فيه (ان دستور باكستان سيقوم على مبادئ الاسلام) وابرز بنود البرنامج هي (٣٥) :

- ١- الله جل جلالته صاحب الملك ، شاءت ارادته جل وعلا ان يمنح دولة باكستان السلطة والقوة تزاولها بوساطة شعبيها في الحدود التي رسمها لها ، وهي الوديعة المقدسة ، لذا قرر المجلس التأسيسي الذي يمثل شعب باكستان ان يضع دستورا تسيير وفقه باكستان المستقلة ذات السيادة .
- ٢- دستورا تمارس الدولة به وظيفتها وتتمتع بالسلطات المخولة لها بوساطة نواب منتخبين من الشعب .
- ٣- دستورا تمارس الدولة به وظيفتها مقتفية اثر التعاليم السماوية التي توصي بها الديمقراطية والحرية والمساواة والتسامح والمساواة الاجتماعية ، كما جاء في تعاليم الدين الاسلامي .
- ٤- دستورا يكيف حياة المسلمين افراداً وجماعات حسب تعاليم ومعتقدات الاسلام كما وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة .
- ٥- دستورا يمنح الاقليات الحرية التامة لمزاولة مهنتهم والقيام بأعمالهم وفق تعاليم دينهم .
- ٦- ستكون باكستان دولة فيدرالية .
- ٧- ان الدستور يكفل استقلال القضاء .
- ٨- مساهمة باكستان في اقرار السلام العالمي وتقديم الانسانية وتحقيق الديمقراطية ورفاهيتها

واجهت هذه المبادئ قبولا بالإجماع بين المسلمين واعتبر حجر الزاوية في الدستور الجديد ، وكان القرار ايضا للمبادئ الاسلامية للدولة الجديدة وايدولوجيتها ، حيث تم تبني الاسلام كأساس ايدولوجي .

وفي نهاية عام ١٩٥٤ كان نصف سكان باكستان الذين يعيشون في باكستان الشرقية (بنغلاديش) بدون حكومة تمثيلية والجمعية التأسيسية محلولة ، وفي هذه الاثناء اعلن رئيس الوزراء (محمد علي جناح) ان باكستان الغربية ستغدو وحدة وتندمج الجمعيات التشريعية فيها مؤكدا الحاجة الى اقامة جمعية تأسيسية وحددت ابرز مهام الجمعية التأسيسية الجديدة بوضع الدستور ، حيث اكملت اللجنة الدستورية وضع الدستور الجديد ونشر في ٨ كانون

الثاني عام ١٩٥٦ ، وبدأت مناقشته في الجمعية التأسيسية في ١٦ كانون الثاني واستمرت حتى ٢٩ شباط عام ١٩٥٦ ، صادق عليه الحاكم العام اسكندر ميرزا واصبح قانونا في الثالث والعشرين من اذار عام ١٩٥٦ ، واصبح هذا اليوم هو العيد الوطني الجمهوري في باكستان (٣٦) وعليه سيتم التركيز على الدستور الباكستاني للأعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٢ و ١٩٧٣ .

اولا - دستور باكستان عام ١٩٥٦ اكد على الاتي :- في الحقيقة ظلت باكستان بدون دستور حتى عام ١٩٥٦ وبموجبه اصبحت باكستان جمهورية دستورية تقوم على اساس فيدرالي بين وحدات مستقلة في حدودها ضمن السلطة المخولة لها ترمي الى توطيد المبادئ الاسلامية وخاصة العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجميع التي جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية (٣٧) .

وتألف دستور عام ١٩٥٦ من ١٣ جزءا و ٦ لوائح وعدد موادها ٢٣٤ واصبح نافذا في ٢٣ اذار عام ١٩٥٦ ، وهو اصغر مقارنة بالدستور الهندي في عدد اجزائه ولوائحه ومواده ، واقام هذا الدستور جمهورية باكستان الاسلامية (٣٨) .

وفي رؤية تقييمية لدستور عام ١٩٥٦ ، نجد انه لم يوفر القواعد الفاعلة للربط بين الحكومة الفيدرالية والاقاليم ، فالحكومة الفيدرالية كانت ضعيفة وغير فعالة او عاجزة عن اتخاذ اجراءات فعالة لتقوية دورها في القضايا المختلفة وبرزت سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية اضافة الى فشل الدستور في اتخاذ الخطوات الكافية لمراقبة السلطات الممنوحة الى رئيس الجمهورية وابرزها سلطة تعطيل الدستور ، حيث تفوقت سلطاته على سلطات رئيس الوزراء ، وانتهى العمل بدستور عام ١٩٥٦ في ٧ تشرين الاول عام ١٩٥٨ عندما اعلن الرئيس اسكندر ميرزا الاحكام العرفية وحل الوزارة والغي الدستور وعين الجنرال محمد ايوب خان (٣٩) رئيسا للبلاد والذي كلف لجنة دستورية في ١٦ شباط عام ١٩٦٠ لوضع مسودة جديدة لدستور البلاد ، حيث اوصت اللجنة بالأخذ بالنظام الرئاسي وهو ما تجسد في دستور عام ١٩٦٢ (٤٠) .

ثانيا - دستور باكستان عام ١٩٦٢ اكد على النقاط التالية (٤١) :

- ١- منح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة من بينها السماح بإعادة انتخاب الرئيس اكثر من مرتين بعد موافقة الجمعية الوطنية .
- ٢- منح رئيس الجمهورية صلاحية قيادة الدفاع واصبح القائد الاعلى للدفاع .
- ٣- تركزت السلطة التنفيذية العليا بيد رئيس الجمهورية .
- ٤- كما منح الدستور رئيس الجمهورية الحق في ان يستعين بمجلس وزراء يختار اعضاؤه من خارج الجمعية الوطنية .

وبذلك منح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة مكنته من ان يستحوذ على معظم مؤسسات النظام السياسي ويجعل الجزء الاخر تحت رقابته كما مارس ضغوطا على الاحزاب السياسية والاسلامية ومارس ايضا تضيقا شديدا على الصحافة والرأي العام .

أثر الإسلام في نشوء دولة باكستان الحديثة
المدرس الدكتور عصام عبد الغفور عبد الرزاق

وعليه اتخذ الجنرال (ايوب خان) قرارا تمثل بإلغاء الاحزاب التي من جانبها اتخذت موقفا معارضا منه متهمة اياه بالاستبداد والدكتاتورية ، في حين كان ايوب خان يعتقد ان التخلف الواسع في بلاده لا يجعل بالإمكان تبني نظام ديمقراطي برلماني ذلك ان الهدف الاساس هو تحقيق التنمية (٤٢) .

لكن هذا لا يعني ان حقبة الجنرال (ايوب خان) ورغم اعاقته للديمقراطية لم تسهم في تعزيز الدولة من عدة نواحي ، فقد ابتكر بيئة تشجع على انشاء القطاع الخاص والصناعات الصغيرة والمتوسطة وهذا التوجه فتح افقا جديدة مما عمل على ارتفاع الخط البياني الاقتصادي ، فضلا عن تقديمه اصلاحات في مجال التعليم والزراعة والقانون والادارة ونقل العاصمة من (كراتشي) الى (اسلام اباد) (٤٣) .

بعد الحرب الهندية _ الباكستانية عام ١٩٥٦ ادت الحالة الى حدوث تدهور كبير في الحياة الاقتصادية للمجتمع الباكستاني واستمرت الحالة بالتدهور ، وفي نهاية عام ١٩٦٨ وصل استياء الشعب من حكومة (ايوب خان) مداه وقامت المظاهرات ضده وماكان به الا ان يقدم استقالته في اذار ١٩٦٩ وعقبه استلم الجنرال (يحيى خان) زعامة البلاد ووعد بأجراء انتخابات عامة في تشرين الاول عام ١٩٧٠ والتي اسفرت عن فوز (محبوب رحمن) زعيم رابطة عوامي في باكستان الشرقية ، و(علي بوتو) زعيم حزب الشعب في باكستان الغربية ، وعلى اثر ذلك شهدت باكستان اضطرابات شديدة وتعطلت جلسات البرلمان الامر الذي ادى الى اعلان العصيان المسلح ثم الحرب ادت الى استقلال بنغلاديش عام ١٩٧١ (٤٤) .

ومع مجيء (ذو الفقار علي بوتو) الى السلطة عام ١٩٧١ عقب الجنرال (يحيى خان) عاد الحكم الديمقراطي الى باكستان ، وفي عام ١٩٧٣ عادت الحياة البرلمانية وتم اصدار دستور عام ١٩٧٣ (٤٥) .

ان باكستان خلال السنوات الممتدة من تولي (بوتو) مقاليد الحكم وحتى الانقلاب العسكري ضده بقيادة الجنرال (ضياء الحق) يمكن القول انها وجدت طريقها المفقود في الاستقرار السياسي واتجهت نحو افاق اخرى خاصة وان (بوتو) اتخذ العديد من الاجراءات الاقتصادية الناجحة من بينها تأمين الثروات وضرب الاقطاع اضافة الى اعلان دستور جديد يمكن ان يكون حجر الزاوية في الاستقرار المطلوب وفي طريق ترسيخ الديمقراطية وبناء مؤسسات فاعلة للمجتمع المدني (٤٦) .

ثالثا - دستور باكستان عام ١٩٧٣ جاء بالعديد من الضمانات للمواطنين حيث اكد على النقاط التالية (٤٧) :-

- ١- اعلن الدستور ان الاسلام هو دين الدولة الرسمي مع اقامة مجلس للإيديولوجية الاسلامية ذي الصلاحيات الموسعة لتنسيق القوانين القائمة على الشريعة الاسلامية .
- ٢- اكد الدستور على السير بطريق الاشتراكية وبذلك مزج بين التقدمية والمحافظه .
- ٣- الدستور ضمن الحقوق الانتخابية لكافة المواطنين البالغين ١٨ سنة .

٤- اعلن الدستور ان باكستان جمهورية ديمقراطية اسلامية اتحادية يقوم النظام السياسي فيها على اساس وجود سلطة تنفيذية مسؤولة امام البرلمان تحت اشراف رئيس الجمهورية في ظل نظام قضائي مستقل .

٥- يمثل مجلس الشورى السلطة التشريعية ، ويتكون من مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية ، والاخذ بهذا النظام في تكوين السلطة التشريعية في باكستان يرجع الى السعي نحو ايجاد توازن بين النزعات المحلية من ناحية والنزعة المركزية من ناحية اخرى ، فمجلس الشيوخ الذي يتكون من ٨٧ عضوا يعتمد على فكرة المساواة بين الاقاليم ومناطق باكستان ، حيث ان كل اقليم من الاقاليم الاربعة يمثل بـ ٤١ عضوا وكل جمعية اقليمية تمثل بـ ٥ اعضاء من علماء الدين والتكنوقراط والمهن الاخرى ، وتمثل مناطق القبائل الخاضعة لإدارة الاتحاد الفيدرالي بـ ٨ اعضاء ، والعاصمة الاتحادية (اسلام اباد) بـ ٣ اعضاء ، اما الجمعية الوطنية فتتكون من ٢١٧ مقعدا منها ١٠ للأقليات غير المسلمة (٤ مقاعد للمسيحيين ومثلها للهندوس ، ومقعد واحد للشيخ وللبوذيين ومقعد واحد للجماعة القاديانية) اما الـ ٢٠٧ مقاعد فتتم شغلها على اساس الدوائر الانتخابية للمسلمين .

٦- اما السلطة التنفيذية فتتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ويعتبر رئيس الجمهورية هو رأس الدولة ويتم انتخابه في جلسة مشتركة بمجلس الشيوخ الجمعية الوطنية ويتمتع بالعديد من السلطات اهمها ، اختيار رئيس الوزراء من بين اعضاء الجمعية الوطنية ويحظى بدعم الاغلبية والذي يقوم بأختيار وزارته بالتشاور مع رئيس الجمهورية شريطة ان يحصل على الثقة في الجمعية الوطنية والا يزيد عدد اعضاء الوزارة من مجلس الشيوخ على ربع عدد الوزراء من الجمعية الوطنية ، والوزارة مسؤولة مسؤولية جماعية امام الجمعية الوطنية .

٧- اكد الدستور على استقلال القضاء بما يكفل لكل مواطني باكستان الحصول على فرص متساوية امام القضاء ، فكل اقليم محكمة عليا وهناك على المستوى الفيدرالي توجد محكمة استئناف عليا ويعتبر قرارها ملزم لكافة محاكم باكستان ، كما انها تمتلك السلطة في تقرير مدى دستورية اعمال كل من السلطة التشريعية والتنفيذية وما يصدر عنهما من قوانين وقرارات .

لقد شهد النظام السياسي في ظل (بوتو) نوعا من التحسن فيما يتعلق باتخاذ اجراءات جادة باتجاه تحقيق الضمان الاجتماعي للعمال والتعليم المجاني واصدار لائحة الفلاحين عام ١٩٧٧ والسعي لخدمة الطبقات الفقيرة عبر تحقيق العدالة الاجتماعية (٤٨) .

ويمكن اجمال اهم انجازاته بالنقاط التالية (٤٩) :

- ١- اتخاذ عدة اجراءات وقرارات هامة لتحديث الصناعة الباكستانية عموما من ناحية وفرض سيطرة الدولة على الصناعات الرئيسية من ناحية اخرى .
- ٢- قرار سحب بلاده من الكومنولث بعد اعتراف بريطانيا والدول الغربية بدولة بنغلاديش الجديدة .

٣- نجاحه في حصول باكستان على مفاعل ذري من فرنسا وهو ما اثار ازمة داخل المعسكر الغربي .

٤- توصله في تموز عام ١٩٧٢ الى اتفاقية سياسية مع الهند عرفت باسم (اتفاقية سمبلا) مهدت الطريق امام باكستان لاستعادة الاراضي التي سيطرت عليها الهند في حرب عام ١٩٧١ .

٥- تشجيع صناعة الحديد والصلب في باكستان .

٦- تأمين كل البنوك العاملة في باكستان .

على ضوء ما تقدم ورغم ان (بوتو) لا يعد رجلا متدنيا ورغم ان نظامه يصنف ضمن الانظمة العلمانية ورغم ان برنامجه السياسي اشتراكي بالأساس الا ان الاحداث الداخلية والخارجية منذ البداية كانت ملائمة تماما لتبني وتشجيع التوجهات والتيارات الاسلامية ، وكان احد اهم ادوات تأكيد باكستان على هويتها الاسلامية الجديدة تلك هو اتخاذ النظام القائم آنذاك ، نظام بوتو ، مجموعة من الخطوات التي تقوّل باكستان داخل هذه الشخصية الجديدة حيث حرص (بوتو) على توطيد اواصر العلاقات مع الدول الاسلامية والعربية منها بالإضافة الى اعضاء الطابع الاسلامي على دستور ١٩٧٣ ، واذا كانت تحركات النظام تلك قد امنت له ارضية قوية مع دول العالم الاسلامي ، الا انها قد ايضا الى تنامي المشاعر الدينية بين صفوف الشعب الباكستاني الذي كان يعاني دائما من ازدواجية في الهوية فساعدته النظام على ان يحسم امره ويركز على هوية واحدة اسلامية وهكذا خلق النظام بنفسه البيئة الثقافية - الدينية الملائمة لازدهار القوى الاسلامية وسار نحو اسلمة النظام (٥٠) .

انتهت فترة حكم (بوتو) بقيام الجنرال (محمد ضياء الحق) بانقلاب عسكري في تموز ١٩٧٧ (٥١) .

لقد قام (ضياء الحق) بإخضاع البلاد للأحكام العرفية وألغى دستور ١٩٧٣ ومنع الأحزاب السياسية من ممارسة نشاطاته وحل الجمعية الوطنية وأقال حكومات الأقاليم وشكل بدلها مجالس عسكرية تحت قيادته وانتهج الإسلام كأساس لحكمه ، واخضع البلاد لنظام عرفي صارم استمر في تطبيقه لأكثر من ثمان سنوات وقام باعتقال (ذو الفقار علي بوتو) ثم إعدامه بهذا انتهت أول تجربة ديمقراطية عاشتها باكستان (٥٢) .

لقد اتخذ (ضياء الحق) العديد من الخطوات لتقييد الحريات العامة خاصة بعد تقلده منصب المنسق الإداري للقانون العرفي ، حيث وعد (ضياء الحق) بأجراء انتخابات المجلس الوطني والإقليمي في غضون (٩٠) يوما وتسليم السلطة لممثلي الأمة ، وفي تشرين الأول ١٩٧٧ أعلن عن تأجيل الانتخابات وقرر البدء في عملية المحاسبة للساسنة وقال في بيان له انه غير قراره بسبب الإلحاح الشعبي الشديد لمحاسبة القادة السياسيين الذين كانوا متورطين في قضايا التقصير في أداء الواجب في الماضي وتشكلت محكمة قضائية لتجريدتهم من الأهلية وتم فعلا تحية الكثير من أعضاء البرلمان السابقين عن المشاركة في العمل السياسي على أي مستوى لمدة سبع سنوات ، وتم إصدار تقرير حكومي رسمي انتقد نشاطات حكومة (حزب الشعب الباكستاني) في ظل حكم (ذو الفقار علي بوتو) ، وتم إلغاء جميع نشاطاتها

أثر الإسلام في نشوء دولة باكستان الحديثة
المدرس الدكتور عصام عبد الغفور عبد الرزاق

وفيما بعد قرر (ضياء الحق) إنشاء بديل في ظل غياب البرلمان ، فقد قدم مجلس الشورى عام ١٩٨٠ وكان معظم أعضاء المجلس من المفكرين وعلماء الدين والصحفيين والاقتصاديين والمهنيين من مجالات الحياة المختلفة وتلخصت مهمة المجلس في انه مثل لجنة مستشارين للرئيس ولم تكن فكرة مجلس الشورى بالسيئة لكن المشكلة في إن أعضاء المجلس والبالغ عددهم (٢٨٤) عضوا قد تم تعيينهم من قبل الرئيس ولم يعد هناك مجالا لتعدد الآراء (٥٣) .

ان المتتبع لسلوك (ضياء الحق) يجد انه ذهب بعيدا في معارضة جوهر دستور ١٩٧٣ ، فهو اقام نظاما رئاسيا بصلاحيات مطلقة لرئيس الدولة ، فضلا عن إعلانه العديد من التعديلات الدستورية على دستور ١٩٧٣ وفي آذار ١٩٨١ أعلن عن دستور جديد مؤقت للبلاد استهدف تحقيق شرطين بالدرجة الرئيسية (٥٤) .

١- القضاء على حرية العمل الحزبي والسياسي .

٢- القضاء على استقلالية القضاء .

وفي آذار ١٩٨٥ اصدر (ضياء الحق) قانون إحياء الدستور الذي اجرى بموجبه تعديلات اخرى تعزز من منصب الرئاسة وتخول التعديلات الرئيسية صلاحيات تعيين الوزارة وقادة القوات المسلحة ومحافظي الأقاليم وحل البرلمان ، وأكد (ضياء الحق) إن التعديلات المذكورة التي تحول النظام من برلماني إلى رئاسي لا يمكن تبديلها إلا بأغلبية ثلثي الجمعية الوطنية مع تأييد برلمانات الأقاليم الباكستانية الأربعة ، كما تم إصدار مشروع يدعم جعل القرآن الكريم والسنة النبوية مصدر لكافة القوانين التشريعية والأمور السياسية (٥٥) .

الخاتمة

إن باكستان ومنذ نشأتها في عام ١٩٤٧ قد ولدت في ظروف غير طبيعية ، فقد نشأت من خلال صراع ديني مع الهند ، وعلى غرار هذا الصراع نشأت الدولة الاسلامية في باكستان واتخذت منه هويتها ، وحرصت جميع الأنظمة السياسية التي تولت قيادة باكستان على جعل الإسلام مبدأ أساسيا في أيديولوجيتها وأساسا لدستورها من اجل إعطاء الشرعية لحكمهم والفوز بتأييد وثقة الشعب لكن في الوقت نفسه اسست مؤسسات الدولة على أساس علماني هيمنت عليه النخبة السياسية التي تتكون من البيروقراطيين والجيش ورجال الأعمال وكبار ملاك الأراضي مع ضعف الطبقة الوسطى والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي ، وهذا بطبيعة الحال اثر بشكل كبير على سير الديمقراطية وتعثرها . كما يلاحظ على تاريخ باكستان السياسي هيمنة الدكتاتوريات العسكرية على مؤسسات الحكم المدني في باكستان ، وهذا يسهم بشكل كبير في حالة عدم الاستقرار السياسي وبالتالي يؤثر على مسار التطور

الديمقراطي من خلال ظهور أزمات المشاركات السياسية وقصور أداء الأحزاب الحاكمة تحت مظلة الدين الإسلامي .

لذا يمكننا القول من الصعب التكهن بمستقبل الديمقراطية في دولة باكستان الإسلامية على ضوء الطرح التاريخي السابق لنشوء واتجاهات المؤسسات في دولة باكستان ... وعليه ستقف أمام مستقبل دولة باكستان الديمقراطي ثلاث تحديات يمكن إجمالها بما يأتي :

- ١- تحديد العلاقة بين الدين والدولة بمعنى آخر الحد من تسييس الدين في العملية السياسية ، وهذه إشكالية حقيقية يعاني منها النظام السياسي ، فدولة باكستان كما عرضنا سابقاً قامت على أساس متين إذ اكتسبت شرعيتها من الإسلام عبر وجود (نظرية الامتين) التي انبثقت عنها الأمة الإسلامية في باكستان والأمة الهندوسية في الهند ، وبالتالي فأى نظام مهما كان علماني النزعة في توجهاته لا يستطيع التغاضي عن هذا الموضوع وكما هو الحال في عهد (ذو الفقار علي بوتو) .
- ٢- سيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم الذي يعد من اكبر التحديات التي تواجه الديمقراطية والتقدم بالرغم من انتهاجها الدين الإسلامي والذي الغاية منه إعطاء الصفة الشرعية للحكم ضمن إطار اللوائح الدستورية للحكم .
- ٣- قضية الفساد الطبقي وإصلاح النظام الاقتصادي التي تقف حائلاً دون تنفيذ التقدم والازدهار والرجوع إلى مبادئ الدين الإسلامي الحنيف في مبدأ التكافل الاجتماعي بين الطبقات .

وختاماً ... نجد من العبث أن تتجاهل أو ندعي إن الإسلام غاب عن حياة هذه الدولة الحديثة ولم يكن صورياً أو طريقاً لتثبيت الحكم أو فشل الديمقراطية فيه فكثرة الأزمات والصراعات التي تمر بها باكستان لا تشكل حالة سلبية على الدوام ، فأول مظاهر الديمقراطية والحرية التي عرفت بها باكستان كانت الدعوة لانفصالها عن الهند وتأسيس دولة إسلامية يعيش فيها المواطن الباكستاني بحرية وعدل ومساواة ، والتضحيات الكبيرة التي بذلها المسلمون في ذلك الوقت إلا دليل واضح على رغبة الشعب في تكوين رأي حر يعبر عن آمالهم وطموحاتهم ، وهنا اعتبر الإسلام المصدر الرئيس لثقافة الشعب الباكستاني بدليل ظهور العديد من الحركات الإسلامية وأهمها (الجماعة الإسلامية) وعلى باكستان الاهتمام بالدائرة الإسلامية لتكون قاعدة رصينة واستثمار هذا التطور وأداء دورها على الصعيد الاقليمي الإسلامي لتكون مصدر قوة ولها دور فعال على الصعيد الدولي .

المصادر

(١) حسن محمد جوهر ومحمد مرسى ابو الليل ، باكستان ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٥ .

- (٢) محمد نصر مهنا ، الاسلام في اسيا منذ الغزو المغولي ، ط ١ ، الاسكندرية ، ١٩٩١ ، ص ٣٣٧ .
ولمزيد من التفاصيل ينظر : احسان حقي ، باكستان ماضيها وحاضرها ، دار الجماهير ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٢٣ .
- (٣) محمد نصر مهنا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٨ .
- (٤) المصدر نفسه .
- (٥) اسماعيل العربي ، الاسلام والتيارات الحضارية في شبه القارة الهندية ، الدار العربية للكتاب ، بيروت ، بلا تاريخ ، ص ٢٦٢ .
- (٦) محمد نصر مهنا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٨ . ولمزيد من التفاصيل ينظر : محمد حسين الاعظمي ، حقائق عن باكستان ، الدار القومية للطباعة والنشر ، مصر ، بلا تاريخ ، ص ٢٨ .
- (٧) محمد نصر مهنا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٩ .
- (٨) خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين ، دار الجليل ، دمشق ، ١٩٩٦ ، ص ٢٩ - ٣٠ .
- (٩) الرابطة الاسلامية : هي هيئة للمسلمين تمثل جميع انحاء الهند ، اسست في مدينة دكا (عاصمة بنغلاديش حالياً) . ولمزيد من التفاصيل ينظر : المشير محمد ايوب خان ، باكستان ، مطابع دار الكشف ، بلا تاريخ ، ص ٢٨ .
- (١٠) حازم محمد محفوظ ، محمد اقبال ، الكتاب الثاني ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٥ .
- (١١) اسماعيل العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٠ .
- (١٢) محمد علي جناح ، مؤسس دولة باكستان الحديثة ، ولد في كراتشي في ٢٥ كانون الاول عام ١٨٧٨ ، تلقى علومه في بريطانيا ، بدأ حياته قومياً هندياً يناهض الطائفية ، ويدعو الى الوحدة بين المسلمين والهندوس ، اختلف مع غاندي واستقال من حزب المؤتمر عام ١٩٢٠ . اصبح زعيم مسلمي الهند لاسيما بعد عام ١٩٣٤ وهو العام الذي انتخب فيه رئيساً للطائفة الاسلامية ، وبدأ يدعو الى دولة اسلامية منفصلة ، الامر الذي تحقق عام ١٩٤٧ ، توفي بعد عام من تحقيق حلمه ، المصدر نفسه ، ص ٢٩ ، عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، ط ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٤٩ .
- (١٣) محمد حسين الاعظمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢ .
- (١٤) اسماعيل العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٤ .
- (١٥) Farooq Ahmed , Palestine , Facts and Information , Institute of Regional Studies Islamabad , 1999 , p.5 .
- (١٦) وثائق البلاط الملكي ، ملف ٤٩٤٤ ، وثيقة رقم ٤٩ ، ص ٨٥ وقد جاء فيها ما يأتي : "ستحكم دولة باكستان بواسطة ممثلي الشعب وفقاً لمبادئ الحرية والديمقراطية والمساواة والتسامح والعدالة الاجتماعية وسيعمل المسلمون وفقاً لتعاليم الدين الاسلامي الحنيف التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وسيسمح للأقليات بما فيهم المنبوذين (الفقراء) من اتباع حرية دينهم والمحافظة على حقوقهم وثقافتهم وسيتاح لأقاليم باكستان الحالية والتي ستضم اليها في المستقبل ان تتمتع بنظام الاتحاد مع احترام حقوقها" .
- (١٧) هاني الياس الحديثي ، سياسة باكستان الاقليمية ١٩٧١-١٩٩٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٩٨ .

(١٨) فضل الرحمن ، الاسلام في باكستان ، مركز البحوث والمعلومات ، مترجم عن مجلة دراسات جنوب اسيا والشرق الاوسط ، المجلد (٨) ، العدد (٤) ، واشنطن ، الولايات المتحدة ، ٢٠٠١ ، ص ٥٦

(١٩) فضل الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨ .

(٢٠) R.Kopiet , India and Israel , A problem in Asian politics , Middle Eastern Affairs , May <p.89 .

(٢١) علا عبد العزيز ابو زيد و الحركة الاسلامية في باكستان وبنغلاديش ، دراسة في حالة الجماعة الاسلامية ، مجموعة مؤلفين ، الحركات الاسلامية في اسيا ، جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الاسيوية ، ١٩٩٨ ، ص ٩٧ .

(٢٢) الملف السياسي ، التطورات السياسية المعاصرة في باكستان ، العدد (٤٧) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٦ .

(٢٣) هاني الياس الحديثي ، البنية السياسية لدولة باكستان ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، العدد (٢١) ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٣ ، ص ٢٥-٢٧ .

(٢٤) الملف السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .

(٢٥) هاني الياس الحديثي ، سياسة باكستان الاقليمية ، ص ٨٧ .

(٢٦) محمد اقبال: شاعر وفيلسوف وسياسي ومحامي ولد عام ١٨٧٣ في سيالكوت وتوفي عام ١٩٣٨ موطنه الاصلي باكستان الغربية أي باكستان الحالية ، له اسهامات عديدة على المستوى العالمي في مجال الشعر والنثر وكتب بلغات عديدة مثل الاردية والفارسية والانكليزية ويعد الرائد الاساس لنظرية الامتين :جريدة لواء الاستقلال ، السنة الثالثة ، العدد (٦٥١) ١٤ نيسان ١٩٤٩ .

(٢٧) ولد الامام ابو الاعلى المودودي في مدينة (اورنك اباد) التابعة لولاية (حيدر اباد الدكن) في الهند عام ١٩٠٣ وتوفي في مستشفى بمدينة (نيويورك) في عام ١٩٧٩ ونقل جثمانه الى باكستان ودفن في ساحة منزله بمدينة لاهور درس على يد ابيه اللغة العربية والقران والحديث والفقه واللغة الفارسية وتعلم اللغة الانكليزية وحصل على ثقافة عربية اسلامية ، عمل في الصحافة منذ عام ١٩١٨ واصدر مجلة (ترجمان القرآن) عام ١٩٢٣ ، اسس (الجماعة الاسلامية) في الهند عام ١٩٤٧ عمل على تخليص الفكر الاسلامي من المنطق التبصري الاعتزاري من اجل تعزيز الثقة بالاسلام وبعد انتقاله الى باكستان نحا نوحاً واقياً حول الدستور والقانون واساليب تنفيذهما هو من رواد الاصلاح الاجتماعي والسياسي والاسلامي ، تمحور فكرة حول الحاكمية التي تعني ان الله تعالى هو الحاكم المطلق لهذا الكون وهو المشرع الاوحد ، لمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الله الطنطاوي ، ابو الاعلى المودودي .

<http://www.Ashahed.2000.Tripod.com/p.1-5>.

وكذلك ينظر : هاني الياس الحديثي ، سياسة باكستان الاقليمية ، ص ٨٨ .

(٢٨) احسان حقي ، تاريخ شبه الجزيرة الهندية - الباكستانية ، مجموعة مؤلفين ، البلدان الاسلامية والاقليات المسلمة في العالم المعاصر ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ، ١٩٧٩ ، ص ٢٤٤-٢٤٩ .

(٢٩) علا عبد العزيز ابو زيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤ .

أثر الإسلام في نشوء دولة باكستان الحديثة
المدرس الدكتور عصام عبد الغفور عبد الرزاق

- (٣٠) المصدر نفسه ، ص ٩١ .
- (٣١) هاني الياس الحديثي ، البنية السياسية لدولة باكستان ، ص ٢٦-٢٧ .
- (٣٢) مقصود الحسن نوري ، مستقبل باكستان بعد احداث ١١ ايلول ٢٠١١ ، سلسلة محاضرات الامارات ، العدد (٦٨) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٥ .
- (٣٣) هاني الياس الحديثي ، سياسة باكستان الاقليمية ، ص ٨٩ .
- (٣٤) Manzooruddin Ahmed(ed), Contemporary Pakistang Polithcs Economy and Society, Royal book company, Karachi, 1982.p.
- (٣٥) محمد حسين الاعظمي، مصدر سبق ذكره، ص ١١١-١١٢.
- (٣٦) مقصود الحسن نوري، مصدر سبق ذكره ص ٣٧.
- (٣٧) هاني الياس الحديثي، التعددية الحزبية في باكستان، دراسة في ضوء التطورات الدستورية ١٩٩٣-١٩٩٦، مجلة العلوم السياسية، العدد (١١)، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص ١١٠.
- (٣٨) المصدر نفسه، ص ١١١-١١٢.
- (٣٩) محمد ايوب خان عسكري ورئيس جمهورية باكستان ولد في المنطقة الشمالية من شبه جزيرة الهند وبدا حياته العملية ملتحقا بالجيش الهندي البريطاني ولد عام ١٩٠٧ في قرية ريحانة بالقرب من " هاريبور هزارا " في الهند التحق اولا في احدى مدارس " سراي صالح " وفي عام ١٩٢٢ التحق بجامعة " علي غار " وقبل حصوله على البكالوريوس رشح لكلية العسكرية الملكية في " ساند هرس " وسافر الى انكلترا عام ١٩٢٦ واتم تدريبه وفي عام ١٩٥١ ترقى لرتبة جنرال وعين قائدا اعلى محلي للجيش الباكستاني وعين في مجلس الوزراء الاتحادي الذي يقوده " علي بوغرا " عام ١٩٥٤.
- (٤٠) ميشيل ستيوارت، نظام الحكم الحديثة، ترجمة احمد كامل، دار الفكر العربي القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٠٣.
- (٤٠) محمد ايوب خان ، <http://www>aljazeera>net-2002.p.1>.
- (٤٢) ميشيل ستيوارت، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٤ .
- (٤٣) محمد ايوب خان، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
- (٤٤) المصدر نفسه ، ص ٢.
- (٤٥) ولد ذو الفقار علي بوتو عام ١٩٢٨ في اقليم السند والذي اصبح تابعا لباكستان بعد عام ١٩٤٧ لعائلة اقطاعية وكان الولد الوحيد لسيد " شاه نوار بوتو " تلقى بوتو تعليمه الاول في المدرسة العليا لكاتدرائية " بومباي " ثم سافر الى الولايات المتحدة الامريكية لاستكمال دراسته العليا في مجال العلوم السياسية لجامعتي " كاليفورنيا الجنوبية " عام ١٩٤٧ و " بركلي " عام ١٩٤٩ ثم جامعة " اكسفورد " في بريطانيا التي نال منها شهادة الحقوق وتأثر بشخصية مؤسس دولة باكستان (محمد علي جناح) وكان يؤمن بما اسماه " الاشتراكية الاسلامية " تارة و " الاشتراكية الديمقراطية تارة اخرى وفي رؤيته للديمقراطية فقد اعتبر مؤسسات المجتمع المدني صمام امان بالنسبة للمجتمع الحر ودعى الى سيطرة الدولة على المؤسسات الانتاجية والحيوية حتى لا تشعر الطبقات الفقيرة
- أثر الإسلام في نشوء دولة باكستان الحديثة
المدرس الدكتور عصام عبد الغفور عبد الرزاق

- (٤٩) ذو الفقار ،علي بوتو، مصدر سبق ذكره، ص ١١.
- (٥٠) د. علا عبد العزيز ابو زيد ،مصدر سبق ذكره، ص ٩٨-٩٩،
- (٥١) ولد محمد ضياء الحق في اب ١٩٢٤ في منطقة (جالندهرا)، وحصل على شهادة البكالوريوس بامتياز من كلية "سانت ستيفن" بدلهي.
- (٥٢) محمد جواد علي ،مستقبل النظام السياسي في باكستان، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣) جامعة بغداد ١٩٨٨، ص ٩٤.
- (٥٣) الجنرال محمد ضياء الحق مصدر سبق ذكره، ص ٢.
- (٥٤) هاني الياس الحديثي، التعددية الحزبية في باكستان، ص ١١٥.
- (٥٥) بريعمة عبد ربه الكهفي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤-٤٥ .